

**تقرير نشاط
الإدارة العامة للمنافسة و الأبحاث الاقتصادية
لسنة 2007**

ديسمبر 2008

الفهرس

الباب الأول : نشاط الإدارة العامة في مجال المنافسة

I- مراقبة السوق

II- العلاقة مع مجلس المنافسة

I-1- في الجانب القضائي

I-2- في مجال التعهد التلقائي

I-3- في الجانب الإستشاري

III- مراقبة عمليات التركيز الإقتصادي

VI- التعاون الدولي في مجال المنافسة

الباب الثاني : النشاط في مجال الأسعار

I- مراجعة أسعار المواد المؤطرة

II- التدخل الظرفي لتعديل الأسعار

III- التخفيضات الموسمية

IV- متابعة تطور الأسعار

V- نشاط المرصد الوطني للتزويد والأسعار

الباب الثالث : المراقبة الاقتصادية

مقدمة

تواصل الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية صلب وزارة التجارة والصناعات التقليدية في خضم الظروف العالمية الصعبة، الإضطلاع بمهامها الأساسية المتعلقة بتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان المنافسة والأسعار.

و من أهم ما ميز سنة 2007 النسق التصاعدي غير المسبوق لأغلب أسعار المواد الأولية ونصف المصنعة الموردة بالإضافة الى تواصل ارتفاع أسعار النفط مما أثر على تطور الأسعار العالمية بصفة عامة فضلا عن ارتفاع أسعار الصرف.

و سعت الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية خلال سنة 2007 إلى مواصلة تنفيذ المهام المنوطة بعهدتها و إلى بذل مزيد من الجهد بهدف التحكم في الأسعار واحتواء نسبة التضخم و العمل على إذكاء مزيد من المنافسة في السوق الداخلية والتصدي لمحاولات عرقلة سير السوق والعمل على احترام قواعد النزاهة والشفافية.

وفي هذا الإطار تعمل على ضمان سلامة المعاملات التجارية ونزاهتها وإحكام تطبيق قواعد السوق والتصدي للتجاوزات و المخالفات والممارسات المخلة بالمنافسة التي يمكن أن تعرقل المنافسة.

وقد غطى عمل الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية سنة 2007 جل المجالات وأغلب القطاعات الاقتصادية. كما حرصت الإدارة على تعزيز العلاقة مع

المهنيين والتشاور معهم ضمانا للشفافية والنجاعة في تدخلها بالموازاة مع مواصلة تحسيسهم و دفعهم للمساهمة في دعم مجهود الدولة الرامي الى التحكم في نسب التضخم و ترشيد الأسعار ومزيد التحكم فيها و التخفيض فيها، عند الإقتضاء، خاصة خلال المواسم الإستهلاكية مثل الأعياد الدينية والعودة المدرسية ورمضان والى دعوتهم الى المشاركة الفعلية والفعالة في التظاهرات التجارية ذات الصبغة الوطنية والجهوية كمواسم البيوعات بالتخفيض الدوري والمعارض. هذا الى جانب متابعة تزويد السوق بالمواد الاستهلاكية وتطوير الأسعار والمتابعة اليومية لسير السوق والحرص على ضمان وفرة عرض المنتوجات الحساسة وضمان حسن تزويد السوق بالمنتجات الاستهلاكية ومراقبة شفافية المعاملات الاقتصادية ونزاهتها بالإضافة إلى أعمال المراقبة القطاعية والموسمية.

أما على صعيد التعاون الدولي، فقد تم في إطار مساندة اتفاق الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي استكمال برنامج التوأمة مع سلط المنافسة الفرنسية (الإدارة العامة للمنافسة والإستهلاك وقمع الغش ومجلس المنافسة) والذي يهدف الى تدعيم قدرات السلط المكلفة بالمنافسة وتطوير وسائل العمل وضمان نجاح المهام المناطة بهذه السلط في تطوير المنافسة وتعزيزها.

الباب الأول : في مجال المنافسة

حرصت الإدارة العامة في هذا المجال على تفعيل الأحكام المتعلقة بقانون المنافسة والأسعار وتدعيم تطبيقها في السوق بهدف ضمان شفافية المعاملات الاقتصادية والتصدي للممارسات المخلة بالمنافسة بالتركيز على جمع المؤشرات حول الممارسات التي يشتهب إخلالها بالمنافسة وإجراء أبحاث وتقارير بشأنها وإثرائها و إحالتها إلى مجلس المنافسة لمقاضاتها.

وينبع هذا المجهود من حرص الإدارة على تطبيق سياسة المنافسة وتعزيز دور آليات السوق في كل القطاعات الاقتصادية وحمايتها من كل ما من شأنه أن يخل بسيرها العادي.

كما تم في إطار تعزيز المنافسة ودفعها، دراسة بعض المشاريع والتراتب القطاعية للوقوف على مدى ملائمتها لمتطلبات ومستلزمات المنافسة فضلا على تدعيم علاقات التعاون مع مجلس المنافسة في المجال الإستشاري.

كما عملت الإدارة على تطوير عقلية المنافسة لدى مختلف الأجهزة الحكومية ولدى المتعاملين الإقتصاديين من مهنيين ومستهلكين.

وفي ميدان مراقبة عمليات التركيز الإقتصادي، حرصت الإدارة العامة على الأخذ بعين الإعتبار، عند الترخيص في هذه العمليات، نتائج دراسة السوق المعنية و تحليل نسبة التركيز في السوق و متطلبات المنافسة النزيهة الضامنة للقدره التنافسية للسوق.

هذا علاوة على تكثيف النشاط في مجال التعاون الدولي سواء عبر حضور مختلف فعاليات المنظمات والهيئات الدولية بالخارج أو متابعة إنجاز بعض الأنشطة والبرامج في تونس كاستعراض النظراء وبرنامج التوأمة مع سلط المنافسة الفرنسية (الإدارة العامة للمنافسة والاستهلاك وقمع الغش ومجلس المنافسة).

I- مراقبة السوق:

في مجال رصد المؤشرات وإثرائها :

تميزت سنة 2007 بتكثيف المراقبة على عديد القطاعات قصد رصد جميع المؤشرات المتعلقة بممارسات مخلة بالمنافسة إذ تلقت الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية عدد هام من المؤشرات مقارنة بالسنة الفارطة. ويعزى هذا التطور إلى التأكيد على مزيد تفعيل جانب المنافسة ضمن نشاط الإدارات الجهوية للتجارة و الاستفادة من الصلاحيات الجديدة التي حولها قانون المنافسة و الأسعار في إطار التنقيح الأخير. كما يعود ذلك إلى حلقات التكوين التي تم إنجازها في إطار برنامج التوأمة.

و قد شملت عمليات المراقبة عديد القطاعات تم على إثرها رصد عديد المؤشرات المتعلقة بممارسات مخلة بالمنافسة في قطاعات عديدة مثل:

- قطاع الصفقات العمومية (صفقة المواد الطبية و الصيدلية و المواد البيولوجية و معدات تصفية الدم، صفقة التزود بأفلام و مواد تبيض، صفقة عمومية لإقتناء قطع غيار المعدات السيارة، قطاع التأمين على السفر، قطاع نقل الإسمت، قطاع توريد الخشب، قطاع الخدمات الإعلامية).

II - العلاقة مع مجلس المنافسة:

1 - في الجانب القضائي :

أ- القضايا المرفوعة :

أبدى مندوب الحكومة رأيه بخصوص عدة تقارير لختم الأبحاث شملت أساسا

القطاعات التالية:

- * في قطاع الشحوم المعدنية اللزجة.
- * قطاع إنتاج معجون الطماطم.
- * قطاع الدعاية والإشهار.
- * قطاع توزيع الصحف و النشرات الدورية.
- * قطاع الخزف الصيني.
- * قطاع الهاتف الجوال.
- * قطاع زيوت التشحيم.
- * قطاع كراء السيارات.

ب - في مجال التعهد التلقائي:

عملا بأحكام الفصل 11 جديد من قانون المنافسة و الأسعار، الذي يتعلق بالتعهد

التلقائي للمجلس للنظر في الممارسات المخلة بالمنافسة، تمت موافاة الإدارة العامة بالتقارير

التي تهم القطاعات التالية:

- * قطاع عمولات الخدمات المقدمة من طرف وكالات الأسفار.
- * قطاع الخدمات الطبية.
- * قطاع القروض السكنية.

2 - في المجال الإستشاري:

تم خلال سنة 2007 استشارة مجلس المنافسة حول عدد هام من كراسات الشروط (24 كراس شروط) و6 مشاريع أوامر و6 مشاريع قرارات وقانونين وعقد استغلال تحت العلامة. وقد شملت هذه المشاريع عديد القطاعات.

أ- مشاريع النصوص القانونية:

* مشروع قانون المهن الصيدلية.

* مشروع قانون الملكية الأدبية والفنية.

ب - مشاريع كراسات الشروط : وهي:

* الكراسات المنظمة لممارسة بعض الحرف والمهن.

* مشروع كراس الشروط المتعلق بتعاطي مهنة رفع المياه المستعملة المتأتية من السفن بالموانئ البحرية التجارية.

* مشروع كراس الشروط المتعلق بتجارة المواد الكهرومنزلية.

* مشروع كراسي شروط خاصتين بتنظيم نشاط مصانع مصبرات الخضر والغلال وبنشاط مصانع نصف مصبرات المواد ذات أصل نباتي.

* مشروع كراس الشروط المتعلق ببعث مؤسسة حرفية لإصلاح الهاتف الجوال.

* كراس الشروط العامة المتعلقة بالصفقات العمومية للأشغال.

ت - الترخيص لإبرام عقد استغلال تحت العلامة الأصلية.

III - مراقبة عمليات التركيز الإقتصادي:

خلال سنة 2007، وردت على مصالح الإدارة ثلاث عمليات تركيز إقتصادي. وقد حظيت هذه العمليات بالموافقة من طرف الوزير المكلف بالتجارة. تمثلت هذه العمليات في:

- 1- عملية إستيعاب في قطاع التنشيط السياحي والترفيهي.
- 2- مشروع إستيعاب في قطاع إنتاج أنابيب الإسمنت والبوليتيلان وأنابيب المطاط.
- 3- مشروع عملية تركيز في قطاع إنتاج مادة اللصاق بمختلف أنواعها ومشتقاته.

VI - التعاون الدولي في مجال المنافسة:

شهدت سنة 2007 نشاطا مكثفا للإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الإقتصادية في مجال التعاون الدولي عبر حضور مختلف الفعاليات والتظاهرات والملتقيات التي نظمتها الهيئات والمنظمات الدولية. وقد تميزت هذه السنة خاصة بإختتام برنامج التوأمة مع سلط المنافسة الفرنسية.

1- برنامج التوأمة مع السلط الفرنسية للمنافسة:

تواصل خلال سنة 2007 تنفيذ برنامج التوأمة مع الإدارة العامة للمنافسة والإستهلاك وقمع الغش ومجلس المنافسة الفرنسيين الممول من قبل الإتحاد الأوروبي في إطار مساندة إتفاق الشراكة.

تتلخص أهم إنجازات البرنامج في ما يلي:

- إعداد دليل الإجراءات:

نصت إتفاقية التوأمة على إعداد 8 أدلة إجراءات تتعلق بعمليات التركيز الإقتصادي والاتفاقات العمودية والاتفاقات الأفقية وتقنيات الأبحاث الاقتصادية والشفافية والاستغلال المفرط لوضعية الهيمنة والتعهد التلقائي بالإضافة لدليل الإجراءات

المتعلق بالسلطات المخولة للقيام بالأبحاث وقد تم وضع هذه المراجع في قاعدة المعلومات المتعلقة بالمنافسة وطبعتها وتوزيعها على كل أعوان وإطارات الإدارة العامة والإدارات الجهوية ومجلس المنافسة والأطراف المعنية والأخرى.

- بخصوص التوثيق والمراجع:

وقع إنجاز قاعدة معلومات مشتركة بين الإدارة العامة والمجلس والإدارات الجهوية. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد حاجيات الإدارة العامة ومجلس المنافسة في ما يتعلق بالمراجع الضرورية التي سيقع اقتناؤها بالتنسيق مع وحدة التصرف في برنامج مساندة اتفاق الشراكة والإجراءات جارية حالياً قصد اقتناء مختلف هذه المراجع.

- بخصوص التجهيزات و المعدات الإعلامية:

تم إتخاذ الإجراءات اللازمة لاقتناء المعدات الإعلامية المدرجة في إطار برنامج التوأمة على قسطين: القسط الأول تم تسليمه (قسط عاجل يمثل 10 % من إجمالي المعدات) والبقية سيقع تسلمه بداية سنة 2008.

- التكوين:

- في مجال التكوين: تم إجراء كل الحلقات التكوينية المبرمجة في مجال المنافسة (45 يوم تكوين في مجال المنافسة شملت ما بين 45 و 50 إطارا من الإدارة العامة ومن الإدارات الجهوية ومن مجلس المنافسة) .

- تكوين المكونين: تم إجراء 3 حلقات التكوينية بتونس بالإضافة إلى دورة تكوينية بفرنسا حول التكوين عن بعد وذلك لفائدة 14 مكونا في مجال المنافسة.

- سياسة التكوين: تم تشخيص الوضعية الحالية للتكوين في مجال المنافسة وتم تقديم مقترحات ضمن تقرير مفصل بهدف وضع سياسة تكوينية دائمة أخذنا بعين الاعتبار للحاجات وللإمكانيات. وتم توجيه التقرير إلى الإدارة العامة للمصالح المشتركة للبحث في صيغة للتنفيذ.

- ثقافة المنافسة:

تم في هذا الإطار تنظيم العديد من التظاهرات:

- ملتقى تحسيبي حول المنافسة والتنمية.
- ملتقى المنافسة ومنظمات الدفاع عن المستهلك.
- ملتقى لفائدة هياكل المراقبة بالوزارات.
- ملتقى لفائدة الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة بصفاقس.
- ملتقى لفائدة غرفة الصناعة والتجارة بسوسة.
- ملتقى لفائدة المكتب التنفيذي للإتحاد التونسي للصناعة والتجارة بتونس.
- ملتقى لفائدة مقرري اللجنة العليا للصفقات.
- ملتقى لفائدة المشترين العموميين.
- ملتقى ختامي حول " المنافسة و التوزيع والاستهلاك".

كما تم أثناء تنفيذ البرنامج إعداد وتوزيع 5 أعداد لنشرية برنامج التوأمة وإعداد وتوزيع 3 أعداد من نشرية " المنافسة والتنمية".

2- التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

تبعاً لاستعراض النظراء للتجربة التونسية في ميدان المنافسة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نوفمبر 2006 تم إمضاء إتفاق إطاري للتعاون بين الحكومة التونسية والمؤتمر يهدف إلى تدعيم ثقافة المنافسة وتطوير قدرات السلطات المكلفة بالمنافسة كما يتضمن خاصة بعث مركز إقليمي في تونس لتكوين خبراء في مجال المنافسة من البلدان العربية والإفريقية الفرانكفونية.

3- التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

نظمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مائدة مستديرة في تونس في نوفمبر 2007 حول "آليات سياسة منافسة ناجعة" بمشاركة ممثلين عن سلط المنافسة من المغرب وموريطانيا. وتعتبر هذه التظاهرة الأولى من نوعها التي يقع تنظيمها من قبل OCDE خصيصا لدراسة حاجيات سلطات المنافسة في بلدان المنطقة.

4- التعاون مع الإتحاد الأوروبي في ميدان المنافسة:

شاركت الإدارة العامة للمنافسة و الأبحاث الاقتصادية في عديد التظاهرات العالمية المنظمة في إطار البرنامج الأورومتوسطي للمنافسة، وفي فعاليات الندوة الدولية الثالثة عشر حول المنافسة، وبرنامج أوروماد للإدارات العمومية، و برنامج TAIEX .

آليات تنفيذ سياسات الأسعار والمنافسة

I - نشاط المراقبة الاقتصادية خلال سنة 2007:

عملت مصالح المراقبة الاقتصادية خلال سنة 2007 على تجسيد الاهتمامات والأهداف الواردة ضمن برنامج عملها لسنة 2007 والرامي إلى مزيد التحكم في الأسعار والمحافظة على المقدرة الشرائية للمستهلك وذلك من خلال ضمان عدة عناصر بالسوق من بينها:

ضمان انتظامية التوريد بجميع المنتجات الاستهلاكية وشفافية الأسعار و نزاهة المعاملات التجارية والتصدي للمضاربات بمختلف مسالك التوزيع وبالنسبة لمجمل القطاعات الاستهلاكية والخدمات الحساسة، بالإضافة إلى الحرص على حسن سير المواسم الاستهلاكية الكبرى.

كما عملت مصالح المراقبة الاقتصادية على مزيد دعم المنافسة في السوق من خلال تنمية قدرة الإدارة على رصد المؤشرات المخلة بالمنافسة والقيام بالأبحاث في المجال، فضلا عن مواصلة التصدي لظاهرة التقليد والقرصنة والتجارة الموازية ومعالجة مختلف الملفات ذات الاهتمام المشترك مع بقية السلطات (الخدمات الطبية بالمصحات الخاصة، مسالك توزيع الأدوية البشرية والبيطرية، المواد العلفية...).

وتتمثل أهم النتائج المتحصل عليها حسب القطاعات ومختلف مجالات الاختصاص في ما يلي:

أولا: التوريد بمنتجات الفلاحة والصيد البحري:

1- على مستوى الجملة:

في إطار الحرص على ضمان حسن توريد السوق واستقرار الأسعار بالنسبة لمختلف المنتجات الاستهلاكية الحساسة، تولت المصالح المركزية والجهوية

للمراقبة الاقتصادية متابعة وضع العرض على جميع المستويات وخاصة على مستوى أسواق الجملة المتواجدة بمراكز الولايات بكامل تراب الجمهورية حيث بلغ عدد أسواق الجملة التي كانت محل متابعة متواصلة 24 سوق جملة منها 14 سوق جملة جهوية للخضر والغلّال و 10 أسواق جملة للأسمّاك. وقد شهدت جملة كميات الخضر والغلّال والأسمّاك الواردة على مختلف هذه الأسواق خلال سنة 2007 مقارنة مع سنة 2006 التطورات التالية: ارتفاعا بنسبة + 82 % للخضر +16 % بالنسبة للغلّال وتراجعا بنسبة 16 % بالنسبة للأسمّاك.

2- على مستوى التفصيل:

تولت مصالح المراقبة الاقتصادية المتابعة اليومية لوضع التزويد بأغلب الأسواق البلدية التي تتميز بكثافة الحركة التجارية بها وخاصة منها المتواجدة بإقليم تونس الكبرى ومراكز الولايات داخل الجمهورية من خلال فرق المراقبة الناشطة أو تركيز خلايا ثابتة بأهم الأسواق (69 سوق بلدية) خلال المواسم الاستهلاكية الكبرى.

3- على مستوى التزويد بالمواد الحساسة:

بالنظر للصعوبات التي عرفتھا السوق على مستوى التزويد ببعض المنتوجات الحساسة على غرار اللحوم البيضاء (الدجاج و الإسكالوب) والحمرّاء وحليب الشراب، وحفاظا على استقرار وضعية التزويد وتفاديا للانعكاسات السلبية التي يمكن أن تنجر عنها كالإخلال بقواعد العرض والطلب و بروز بعض الممارسات الإحتكارية وتطبيق أسعار مشطّة بالنسبة للمواد غير المسعرة من شأنها المساس بالمقدرة الشرائية للمستهلك، وفي هذا الإطار تمت متابعة عمليات توزيع كميات لحوم الأبقار المبردة والمجمدة ولحوم الضأن المجمدة خلال سنة 2007 التي وقعت برمجتها قصد تعديل السوق خلال المواسم الإستهلاكية الكبرى.

ثانيا: على مستوى الأسعار:

1- متابعة أسعار الجملة والتفصيل:

في إطار حرص الإدارة على حماية القدرة الشرائية للمستهلك، تولت مصالح المراقبة الاقتصادية متابعة تطور أسعار المنتوجات الخاضعة لنظام الحرية وعملت على عقلنتها علاوة على العمل على تطبيق الأسعار القانونية بالنسبة للمنتوجات الخاضعة لنظام تأطير الأسعار في جميع مراحل التوزيع.

2- متابعة تطور قيمة قفة المستهلك:

تولت المصالح المركزية للمراقبة الاقتصادية متابعة أسعار المواد والمنتوجات الحساسة المكونة لقفة المستهلك على مستوى جميع الولايات ومقارنتها بالمعدل الوطني لقيمة قفة المستهلك. وقد شهد المعدل الوطني لقيمة قفة المستهلك خلال سنة 2007 ارتفاعا بنسبة 3.6 % مقارنة بسنة 2006.

ثالثا: نشاط المراقبة الاقتصادية:

1- على مستوى مراقبة شفافية ونزاهة المعاملات التجارية:

خلال سنة 2007، تطورت نسبة التغطية بمختلف مسالك التوزيع بنسبة 20 % مقارنة بسنة 2006، حيث بلغ عدد الزيارات الميدانية سنة 2007 ما يفوق ال 417 ألف مقابل 349 ألف زيارة سنة 2006 بكامل التراب. أما المخالفات المرفوعة فقد تطورت بنسبة 3 % مقارنة بسنة 2006 حيث تم رفع 47777 مخالفة إقتصادية سنة 2007 مقابل 46564 مخالفة خلال سنة 2006.

وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال قراءة تحليلية في المخالفات المرفوعة حسب القطاعات ومقارنتها مع سنة 2006، تم تسجيل ارتفاع في المخالفات المرفوعة

في القطاع الخدماتي وخاصة المقاهي والمطاعم وفضاءات الترفيه حيث بلغت نسبة الارتفاع 49 % مقارنة بسنة 2006. وتتعلق هذه المخالفات خاصة بالبيع المشروط والامتناع عن البيع و الزيادة في الأسعار.

2- على مستوى مراقبة الجودة وحماية المستهلك:

تمثلت نتائج المراقبة المنجزة من قبل الإدارات الجهوية للتجارة في هذا المجال فيما يلي:

- مراقبة جودة المنتوجات الاستهلاكية ومدى مطابقتها للمواصفات.
- المراقبة الفنية عند التوريد
- مراقبة على مستوى المتروولوجيا القانونية

3 - على مستوى متابعة الشكاوي:

وردت على مصالح المراقبة الاقتصادية خلال سنة 2007 ما يفوق 2215 شكاوى منها 1130 تمت معالجتها بالتراضي وتم رفع 1085 مخالفة اقتصادية تم في شأنها تحرير محاضر بحث، وقد تركزت أغلب الشكاوى على جودة بعض المنتوجات و الخدمات وعدم مطابقتها للشروط المتعاقد عليها والترفيح في أسعار بعض المنتوجات والمواد الإستهلاكية الحساسة.

4- مراقبة على مستوى مراقبة المواد المدعمة:

تم تدعيم مراقبة استعمال المواد المدعمة في المجالات المخصصة لها شملت خاصة المخابز والمطاحن ومسالك توزيع الزيت النباتي الصبة ومعامل تعليب الزيت. في هذا الإطار تم القيام بما يزيد عن 3000 زيارة تفقد.

5- مراقبة حركية المواد المدعمة عبر الشريط الحدودي:

تفاديا لتداعيات النسق التصاعدي الهام للأسعار العالمية لبعض المواد، تم ضبط برنامج تنفيذي مشترك (ديوانة، مالية، تجارة، أمن) يستهدف مراقبة حركية المواد المدعمة عبر مختلف المسالك وخاصة عبر الشريط الحدودي.

6- مراقبة منتوجات الصناعات التقليدية والمسالك السياحية ومحيطها البشري:

شملت هذه المراقبة 3 جوانب:

- مراقبة منتوجات الصناعات التقليدية
- معالجة عرائض السياح المتعلقة خاصة بتأخر في التسليم وتسليم منتج غير مطابق و عدم تسليم منتج وتطبيق أسعار مشطبة...
- مراقبة المسالك السياحية ومحيطها البشري

7- مراقبة قطاع المقاهي والفضاءات الترفيهية:

تهدف أعمال المراقبة في هذا المجال إلى مزيد ضمان شفافية الأسعار ونزاهة المعاملات التجارية في قطاع المقاهي وفضاءات الترفيه خاصة خلال المواسم كثيفة الإستهلاك.

8- مراقبة موسم التخفيضات الدورية لسنة 2007:

سجلت مواسم التخفيضات خلال سنة 2007 مشاركة 3353 مؤسسة تستغل 4487 نقطة بيع ناشطة في قطاعات الملابس الجاهزة والأحذية و الأقمشة والمواد الكهروبايئة و مواد التجميل... وقد كانت التخفيضات تتراوح بين 20 و 80 %.

رابعاً: الأبحاث والملفات:

1- المراقبة المشتركة في المجال الصحي:

- مراقبة عمليات تسويق الأعشاب والمستحضرات الطبية بصفة غير قانونية.
- مراقبة تسويق الأنسولين خارج المسالك القانونية.
- مراقبة التخفيضات الممنوحة في قطاع الأدوية.

2- التجارة الموازية: أفضت الإجراءات المتخذة لمقاومة هذه الظاهرة إلى تحقيق نتائج إيجابية تجسدت من خلال القيام بـ: 270 ألف عملية مراقبة و حجز أكثر من 3 ملايين وحدة من منتوجات متنوعة منها.

3- التقليد:

تركز نشاط المراقبة الاقتصادية خلال سنة 2007 على مواصلة الأعمال الرامية لمكافحة التقليد والقرصنة من خلال تجسيد مختلف محاور الخطة الوطنية التي تم إقرارها في الغرض ، وشمل خاصة:

أ- المساهمة في الأعمال المتعلقة بتحديث الإطار القانوني لمكافحة التقليد والقرصنة: من ذلك تحديث الإطار القانوني الخاص بحماية علامات الصنع والتجارة والخدمات والتي أفضت إلى صدور القانون عدد 50 لسنة 2007 المؤرخ في 23 جويلية 2007 المتعلق بإتمام و تنقيح القانون عدد 36 لسنة 2001 المؤرخ في 17 أفريل 2001. والذي من أهم ما جاء فيه:

• تأهيل سلط المراقبة (المراقبة الاقتصادية، الديوانة...) للتعهد التلقائي بالمخالفات المتعلقة بتقليد علامات الصنع والتجارة والخدمات وحجز المنتوجات المقلدة.

• تشديد العقوبة المتعلقة بممارسات التقليد بالترفيغ في الحد الأدنى من 5000

إلى 10000 دينار.

ب- معالجة العرائض:

وردت على الخلية المركزية لمكافحة التقليد والقرصنة خلال سنة 2007 ،
26 عريضة صادرة عن المهنيين حول ممارسات التقليد تعلقت بقطاعات مواد التجميل
والصحة الجسدية والمواد الغذائية والمواد الحديدية والصحية...
وتتأتى ممارسات التقليد موضوع هذه العرائض أساسا عن طريق التوريد.
كما تهتم الخلية المكلفة بمقاومة التقليد بالجانب الإعلامي و التحسيسي من خلال
التنشيط والمشاركة في جملة من البرامج واللقاءات الإذاعية و التلفزيونية و إثراء و إصدار
مجموعة من المقالات الصحفية وإعداد مطوية توجيهية لفائدة المستهلك إضافة إلى تنظيم
معرض حول التقليد والقرصنة.

II - نشاط المرصد الوطني للتزويد والأسعار خلال سنة 2007:

إهتم المرصد الوطني للتزويد والأسعار خلال سنة 2007، بالمتابعة المستمرة لوضع
التزويد خاصة بالمواد الحساسة وكثيرة الإستهلاك، وكذلك أسعار هذه المواد وتطورها،
مع السعي إلى توفير المعلومة الدقيقة و المحينة ووضعها على ذمة الإدارة وإستشراف
تطورات الظرف الاقتصادي في هذا المجال.

كما تولى المرصد الوطني للتزويد، خلال سنة 2007، إنهاء آخر مرحلة من تطوير
المنظومة الخاصة بالتزويد والأسعار والتي تمم خاصة:

- الكميات والأسعار اليومية المتعلقة بأسواق الجملة للخضر والغلال والأسماك
بالجهات.

- أسعار التفصيل للخضر والغلال والأسماك بالجهات،

- وضعية التزويد بالمواد الحساسة والإستراتيجية في جميع أنحاء البلاد،

- التطور الشهري للأسعار عند الإستهلاك وغلاء المعيشة،

- متابعة المبادلات وكل ما يتعلق بالتجارة الخارجية،

- متابعة وضع التوريد خاصة بالنسبة للمواد الحساسة،
- موارد واستعمالات المواد الأساسية،
- قواعد بيانات أخرى مختلفة (أسعار العملة، أسعار البترول، أسعار الملابس الجاهزة والقديمة، أسعار الفواكه الجافة...).

1- متابعة أسواق الجملة: (نشاط السوق ذات المصلحة الوطنية بئير القصة)

بلغت الكميات الواردة إلى سوق الجملة بئير القصة خلال سنة 2007، 352.3 ألف طن منها 56.7 % خضر و 39.3 % غلال و 4 % أسماك. وقد تميزت الكميات المعروضة من خضر وغلال خلال سنة 2007 بالنقص مقارنة مع السنوات الفارطة مما أثر على الأسعار في كافة الجهات.

2- أسعار التفصيل:

تتركب قاعدة البيانات الخاصة بأسعار التفصيل أساسا من المواد الفلاحية الطازجة والمواد المصنعة كثيرة الاستهلاك و قفة المستهلك (مؤشر تطور المعيشة).

3- التطور الشهري للأسعار عند الاستهلاك:

هذه القاعدة مخصصة لتوثيق نتائج مؤشر الأسعار الذي يصدر عن المعهد الوطني للإحصاء. وتستعمل هذه النتائج لمتابعة أسعار المواد وخاصة لاستشراف تطوراتها على المدى القصير والمتوسط.

كما تمكن هذه القاعدة من إعداد بطاقة متابعة لتحليل الظرف الإقتصادي شهريا بالإعتماد على نتائج المؤشر وما يستجد في وضع السوق من حيث التوريد والأسعار.

4- التجارة الخارجية:

أنشئت هذه القاعدة لمتابعة الواردات والصادرات من المواد ذات الأهمية في التوريد. وتوثق البيانات بصفة شهرية بالتعاون مع مرصد التجارة الخارجية.

5- متابعة حالة التوريد:

أعد المرصد قائمة تضم حوالي 70 منتوجا حساسا و إستراتيجيا يتم متابعتها يوميا من حيث وضعية التوريد بالتعاون مع الإدارات الجهوية للتجارة.

6- موارد واستعمالات المواد الأساسية:

تضم هذه القاعدة مجموعة بطاقات تخص كل واحدة منها منتوجا معينا من المنتوجات الرئيسية الفلاحية. وتتضمن كل بطاقة خاصة بمنتوج معطيات الإنتاج والتصدير والتوريد سنويا. كما تتضمن المعدل السنوي للأسعار عند الإنتاج والتصدير والتوريد والاستهلاك.

وتستعمل هذه القاعدة في متابعة تطور التوازنات بين الموارد والاستعمالات من المواد الأساسية وتحليل العلاقات بين العرض والطلب.

7- التطبيق الإعلامية للتوريد والأسعار:

في إطار المخطط المديرى للإعلامية الذي يخص وزارة التجارة والصناعات التقليدية، تم وضع برنامج يتعلق بنظام جمع ومعالجة المعلومات. وهذه التطبيقية كانت جاهزة للتجربة خلال شهر جوان 2007 و سينطلق استغلالها بداية سنة 2008.

الباب الثاني: نشاط الإدارة العامة في مجال الأسعار

يشمل تدخل الإدارة في مجال الأسعار:

- متابعة تطور الأسعار و تحليلها و إقتراح آليات التحكم فيها.
- المتابعة اليومية لسير السوق وتطور أسعار كل المواد والبضائع المعروضة والقيام بالتقارير اللازمة للتدخل لتعديل السوق عند الإقتضاء، وتعديل أسعار بعض المواد المؤطرة أو اتخاذ بعض الإجراءات الإحتياطية والتدخل الظرفي.
- دراسة مطالب المصادقة أو مراجعة أسعار المواد والخدمات التي ضبطها و حدد طرق احتسابها الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991.
- المشاركة مع الوزارات الأخرى في إعداد الملفات و القيام بالدراسات وتقديم المقترحات والملاحظات قبل إتخاذ قرارات مراجعة أسعار المواد وتعريفات الخدمات المؤطرة من قبل الحكومة.
- تحسيس المهنيين للضغط على الكلفة والتحكم في الأسعار وحثهم على تنظيم حملات للتخفيض في الأسعار خلال المواسم الإستهلاكية وفترات التخفيض الدوري.
- المشاركة في لجان الصفقات العمومية وتقديم الإستشارة حول أسعار المواد والبضائع المعنية وتطورها إلى جانب الحرص على التحكم في الأسعار والضغط على كلفة الشراءات العمومية.

I - متابعة تطور الأسعار

منذ أواخر سنة 2005 بدأ نسق الأسعار في التسارع نتيجة عوامل عدة داخلية وخارجية و إزدادت حدته خلال سنة 2006 و سنة 2007 حيث بلغ التضخم 3,1 % و الإنزلاق السنوي 5,3 % مقابل 3,1 % سنة 2006.

و يعود تطور الأسعار إلى تأثير الإقتصاد الوطني بعوامل خارجية (مثل تواصل إرتفاع أسعار البترول، تراجع هام في عرض المواد الأولية الفلاحية والصناعية في السوق العالمية، وإرتفاع أسعار الصرف) وداخلية (إرتفاع أسعار بعض المواد و المنتوجات الفلاحية في السوق الداخلية بسبب النقص في عرض هذه المنتوجات، و تطور تكاليف الإنتاج نتيجة إرتفاع أسعار المدخلات الموردة و مراجعة الأجور و مراجعة أسعار المحروقات، و مراجعة أسعار المواد المدعومة).

نتيجة لكل هذه العوامل سجل تطور في الأسعار حسب المجموعات كما يلي:

تطور الأسعار حسب المجموعات:

سجلت مجموعة التغذية ارتفاعا في الأسعار بنسبة 7,6 % مقابل 2,7 % السنة الفارطة مساهمة بحوالي 52,6 % من إجمالي الإنزلاق.

و شملت الزيادة : مشتقات الحبوب : +7,8 %، اللحوم و الدواجن : 6,0 %، البيض : +7,8 %، الزيوت : +12,5 %، الحليب الطازج نصف الدسم: 10,7 %، الخضار : +4,9 %، الغلال : +10,4 %، الأسماك : +7,0 %.

أما بخصوص مجموعة السكن فإن الإرتفاع المسجل في أسعارها وصل حدود 3,9 % وهي نفس النسبة المسجلة خلال سنة 2006. و يعود هذا الإرتفاع الى تطور تكاليف الإيجار وإلى مراجعة أسعار بترول الإنارة المعد للإستهلاك المنزلي وغاز البترول المسيل و تعريفات الكهرباء .

أما مجموعة الصيانة و النظافة و المعالجة فقد سجلت أسعارها إرتفاعا بنسبة 3,6 % مقابل 1,5 % سنة 2006 و شملت الزيادة بالخصوص مواد التنظيف و مواد التجميل و الأدوية التي سجلت أسعارها ارتفاعا بنسبة 2 % و قدر تأثيرها على مؤشر الأسعار بحوالي 0,06 %.

بالنسبة لمجموعة **النقل** فقد سجلت أسعارها إرتفاعا بنسبة 4,6 % مقابل 6,1 % السنة الماضية و ترجع بالأساس الى مراجعة أسعار المحروقات وإرتفاع أسعار التأمين على السيارات بنسبة 2,8 % خلال شهر جوان 2007.

أما فيما يتعلق **بالملابس** فإن تطور الأسعار كان في حدود 3,3 % مقابل 3,1 % سنة 2006 و ترجع هذه النتائج إلى تأثير مواسم التخفيض إلى جانب حملات المشاركة في الجهود الوطني. بمناسبة المواسم كالأعياد و العودة المدرسية و رمضان .

و أخيرا سجلت مجموعة **الترفيه و الثقافة** ارتفاعا في أسعارها بـ 4,3 % تمثل خاصة في مراجعة أسعار التبغ و السجائر بنسبة 4,1 % . كما سجلت أسعار الأكلات خارج المنزل ارتفاعا في أسعارها بـ 4,8 % مقابل 2,7 % سنة 2006 ، و تكاليف الدراسة 6,4 % .

و حسب **أنظمة الأسعار**، يتبين من خلال نتائج مؤشر الأسعار أن المواد **المؤطرة** ارتفعت بنسبة 5,7 % مقابل 3,2 % خلال نفس الفترة من السنة الماضية (مواد غذائية 10,6 %، مواد غير غذائية 4,1 %) بينما سجلت المواد **الحرّة** ارتفاعا في أسعارها بنسبة أقل حيث سجلت 5,1 % مقابل 3,1 % سنة 2006 (مواد غذائية 6,8 %، مواد غير غذائية 3,8 %). و يعود ذلك إلى الضغوط المتزايدة على المواد المؤطرة نتيجة ارتفاع تكاليف المواد الموردة أو المنتجة محليا.

و حسب **قطاع الإنتاج** سجلت المواد **الغذائية** ارتفاعا في أسعارها بـ 7,6 % مقابل 2,7 % خلال نفس الفترة من السنة الماضية (المواد الفلاحية +7,3 %، المواد الغذائية المحولة +7,9 %).

أما **المواد غير الغذائية** فقد سجلت ارتفاعا في أسعارها بنسبة 3,9 % مقابل 3,3 % لنفس الفترة من السنة الماضية (المنتجات الصناعية +4,3 %، الخدمات +3,5 %).

II - مراجعة أسعار المواد المؤطرة :

1- أسعار المحروقات:

وقصد مجابهة الأعباء الإضافية لميزانية الدولة نتيجة تواصل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية خلال سنة 2007، وحرصا على التحكم في موازنات التزود بالمواد البترولية تم تعديل أسعار بيع المحروقات في مناسبتين بزيادة جمالية لكامل سنة 2007 تقدر بـ 10.2 % .

كما تمت مراجعة هوامش التوزيع في شهر ماي 2007.

2- أسعار بيع الإسمنت:

ولمجاهة تطور تكاليف الإنتاج، تم بداية من 15 ماي 2007، إجراء تعديل لأسعار بيع الإسمنت والجير بزيادة بنسبة 7 % عند الإنتاج. ويقدر إنعكاس هذه الزيادة على المؤشر العام للأسعار عند الإستهلاك بـ 0.017 %.

3- أسعار بيع الحديد:

تواصل ارتفاع أسعار توريد حديد البناء خلال سنة 2007 ليصل سعر الطن إلى 650 دولار مقابل 550 دولار/للطن خلال سنة 2006.

تزامن ارتفاع أسعار التوريد مع تزايد الطلب على حديد البناء في السوق المحلية مما أدى إلى وجود صعوبات في تزويد السوق بهذه المادة.

وللحد من هذه الصعوبات وضمنان تزويد السوق المحلية، تم تعديل أسعار بيع الحديد في مناسبتين بزيادة جمالية لكامل سنة 2007 تقدر بـ 18.7 % .

4- تعريفات المشروبات الساخنة:

التعريفات الإستثنائية:

خلال سنة 2007 تلقت الإدارة عديد المطالب للانتفاع بتعريفات إستثنائية. وتمت الموافقة على 1144 مطلب تعريفية إستثنائية شملت عديد الولايات.

5- تكاليف قلي القهوة:

- مراجعة تكاليف القلي وأسعار القهوة المقلية:

خلال سنة 2007، تمت مراجعة أسعار بيع القهوة المقلية، بزيادة تقدر بـ 6 %.

- مراجعة أسعار القهوة المغسولة والقهوة الخالية من الكافيين:

خلال سنة 2007، تمت مراجعة أسعار القهوة المغسولة والقهوة الخالية من الكافيين، وذلك استجابة لطلبات المهنيين وكذلك طلب الديوان التونسي للتجارة المتعلق بمراجعة أسعار الإحالة على إثر ارتفاع أسعار التوريد للقهوة المغسولة والقهوة الخالية من الكافيين.

6- أسعار إحالة الورق المعرف و الورق أفنور 7 وأسعار بيع الكراس المدرسي المرقم و الكتاب المدرسي:

عملا بقرار جلسة العمل الوزارية بتاريخ 25 جانفي 2007، تمت الزيادة في أسعار بيع الكتاب المدرسي بمعدل 5 % والكراس المدرسي المرقم بنسبة 10 % .
وقد مكن تعديل أسعار الكتب المدرسية من الزيادة في أسعار إحالة الورق أفنور 7 المخصص للكتاب المدرسي للسنة المدرسية 2007-2008 وبالتالي إيقاف الدعم الذي يصرف من قبل الصندوق العام للتعويض لهذا الصنف من الورق.

فيما يتعلق بالكراس المدرسي المرقم، أفضت الزيادة إلى مراجعة أسعار إحالة الورق المعرف بزيادة 124 دينار للطن لتصبح 934 دينار للطن مقابل 810 دينار للطن خلال سنة 2006.

7 - السيارات من فئة الأربع خيول:

خلال سنة 2007، قامت مصالح الإدارة بضبط أسعار بيع للعموم للسيارات من فئة أربع خيول تتراوح بين 13380 دينار للسيارات من نوع فيات باليو و18000 دينار للسيارات من نوع تويوتا ياريس مقابل 11647 دينار للسيارات من نوع فيات باليو و16750 دينار للسيارات من نوع سيتروان C3 خلال سنة 2006 (الملحق عدد 12 المصاحب) وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار التوريد بنسبة تراوحت بين 1.0% و 9.3%.

8 - أسعار بيع الأدوية:

خلال سنة 2007، تمت المصادقة على 161 دواء منتج محليا كما تم، تنفيذ قرار المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 15 جوان 2005، مراجعة أسعار 265 دواء وذلك بتطبيق حقيقة الأسعار على الأدوية الكمالية المروجة من قبل الصيدلية المركزية للبلاد التونسية ومنح زيادة بـ 10% على الأدوية الكمالية المنتجة محليا في إطار التطبيق التدريجي لحقيقة الأسعار عليها، ومنح زيادة بـ 5% على بقية الأدوية لتمكين المخابر المنتجة من تغطية تطور التكاليف.

9 - الخدمات العمومية:

خلال سنة 2007، واعتبارا للظرف الاقتصادي الذي تميز بتسجيل ارتفاع هام في أسعار البترول وارتفاع أسعار صرف الأورو، ونظرا لانعكاس هذه العوامل على عديد القطاعات والمؤسسات، تم إقرار تعديل تعريفات الكهرباء والغاز وتعريفات النقل العمومي للأشخاص كما يلي.

10- أسعار الأرز:

بلغت أسعار توريد الأرز خلال سنة 2007 مستويات مرتفعة مما أفضى إلى تحمل الديوان التونسي للتجارة خسارة هامة. ونتيجة لهذه الظروف، وعملا بقرار جلسة العمل الوزارية بتاريخ 2 جانفي 2007 تمت مراجعة أسعار بيع الأرز في مناسبتين بزيادة بـ50 مليون/كلغ في كل مناسبة.

11- أسعار الحليب نصف الدسم:

نظرا لإرتفاع كلفة الإنتاج من جراء الزيادة في أسعار مدخلات الإنتاج، تمت خلال سنة 2007، الزيادة في أسعار بيع الحليب الطازج المعقم نصف الدسم في ثلاث مناسبات : خلال شهر فيفري (زيادة تتراوح بين 20 و 30 مليون)، و خلال شهر أوت: (زيادة بـ30 مليون) و في شهر نوفمبر (زيادة بـ50 مليون). مع الإبقاء على نفس هامش الربح.

12- أسعار الفارينة PS-7 :

نظرا لتواصل إرتفاع أسعار المحروقات خلال سنة 2007 ، تمت مراجعة أسعار بيع الفارينة الرفيعة وزن نوعي - 7 في مناسبتين: ماي (بزيادة بـ50 مليون/كلغ) و جوان (بزيادة ب 70 مليون/كلغ). كما تم الإبقاء على نفس هامش الربح بالنسبة لمرحلة الجملة والزيادة بـ2 مليون لمرحلة التفصيل.

13- أسعار الخبز:

تبعاً لتطور تكاليف الإنتاج، تمت، في 11 أوت 2007، مراجعة أسعار بيع الخبز بزيادة بنسبة 12.5% وذلك عن طريق التخفيض في وزن الخبز الكبير بـ50 غ ليصبح 400 غ ووزن الخبز الصغير بـ30 غ ليصبح 220 غ مع الإبقاء على نفس نسب الإغتفار الجاري العمل بها.

14- أسعار السميد والعجين الغذائي والكسكسي:

كما تم، خلال سنة 2007، تعديل أسعار بيع مشتقات الحبوب في مختلف مراحل التوزيع كما يلي: السميد وزن نوعي 10 صبة: بزيادة بـ30 ملجم/كلغ، العجين الغذائي وزن نوعي-10 : بزيادة بـ6 ملجم/كلغ و الكسكسي وزن نوعي -10: بزيادة بـ60 ملجم/كلغ.

15- أسعار الزيت النباتي المدعم :

تمت مراجعة أسعار بيع الزيت النباتي المدعم في مناسبتين:
- بداية من 16 جوان 2007، تم تعديل أسعار بيع الزيت النباتي بزيادة بـ40 ملجم/للزيت صبة وبـ70 ملجم/للزيت معلب.
- بداية من 26 ديسمبر 2007، تم تعديل أسعار بيع الزيت النباتي بزيادة بـ100 ملجم/ل صبة و معلب. كما تم تعديل هوامش الربح بزيادة بـ2 ملجم للمعلبين و 1 ملجم للجملة و 2 ملجم للتفصيل.

16-أسعار الغازات الطبية والصناعية:

تبعاً للزيادة في أسعار المواد الأولية والأجور ومصاريف التصنيع والمصاريف العامة و نظراً لعدم مراجعة أسعار بيع الغازات منذ سنة 2000 و بهدف تمكين المنتج من تغطية تطور تكاليف الإنتاج، تمت مراجعة أسعار الأستييلان والأكسيجين بزيادة بـ5% وذلك بتاريخ 10 ماي 2007.

17-أسعار التبغ:

تمت مراجعة أسعار بيع المنتجات المختصة بها الدولة في 28 ماي 2007 بزيادة قدرت بـ1.4% . ويقدر انعكاس هذه الزيادة على مؤشر الأسعار بـ0.12% .

18- أسعار بيع الجملة:

لتغطية تطور تكاليف الإنتاج الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الأولية من سكر وشعير وذرة و الزيادة في الأجور ومصاريف اللف وكلفة التصنيع، تمت مراجعة أسعار البيع من المصنع بزيادة تقدر بـ 2% بتاريخ 5 أفريل 2007 .

II- التدخل الظرفي لتعديل الأسعار:

خلال سنة 2007، وبهدف تعديل السوق، تم اتخاذ بعض الإجراءات الاحتياطية وفقا لمقتضيات الفصل 4 من قانون المنافسة والأسعار والتدخل بصفة ظرفية بضبط سقف لأسعار اللحوم الحمراء والدجاج الحي و شرائح الديك الرومي وكذلك أسعار البطاطا و البيض المعد للاستهلاك ومقاومة ارتفاع أسعار هذه المواد خلال الفترات التي يكثر فيها الاستهلاك و يتزايد الطلب عليها وتم ضبط هذه الأسعار كما هو مبين بالملحق عدد 25. كما أن التدخل الظرفي شمل أيضا مراجعة هوامش الربح بالنسبة لقطاع الأسماك والفواكه الجافة.

III- التخفيضات الموسمية:

انطلق الموسم الشتوي ابتداء من غرة فيفري إلى غاية 31 مارس 2007 بعدما تم التمديد فيه بـ 15 يوما، والموسم الصيفي ابتداء من غرة أوت إلى غاية 15 سبتمبر 2007 . و بلغ عدد المشاركين ما يقارب 3320 منها 1.56٪ في إقليم تونس تليه صفاقس بـ 13.1٪.

ساهم التخفيض الموسمي في الضغط على الأسعار، حيث كان له تأثيرا إيجابيا على المؤشر خلال فترة تنظيمه وخاصة في مجموعة الملابس والأحذية وذلك منذ بداية تطبيق القانون. ويبين الجدول التالي تراجع أسعار الملابس والأحذية خلال فترات التخفيض.